الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653 تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٣/١٧
ISSN (E) :2960-253X / تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٥/٦
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019 تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٩/٣٠

المواقف الامريكية من قضايا التسلح في الشرق الأوسط

American Positions on Arms Proliferation Issues in the Middle East

الباحث: سفيان مازن إسماعيل أ.م.د. ضمير عبدالرزاق محمود

University of Mosul / College of Political Science

جامعة الموصل / كلية العلوم السياسية

dh.abdalrazaq@gmail.comsefyan.mazin@gmail.com

IRAQI

Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص

يتناول البحث تحليل المواقف الأمريكية اتجاه قضايا التسلح في منطقة الشرق الأوسط، مركّزاً على ثلاثة نماذج متباينة: إسرائيل، العراق، وسوريا، ويبرز البحث أن السياسة الأمريكية تنطلق من مبدأ ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي المطلق، إذ تقدم دعماً تقنياً ومالياً هائلاً لتطوير الأسلحة الإسرائيلية، وتتغاضى عن غموض برنامجها النووي، وفي المقابل، انتهجت سياسة الدبلوماسية القسرية اتجاه العراق، مستخدمةً سلاح العقوبات الدولية والتدخل العسكري المباشر بناءً على ادعاءات بامتلاك أسلحة دمار شامل، ما أدى إلى تدمير قدراته العسكرية وحل جيشه، أما فيما يخص سوريا، فقد ركزت على استراتيجية العزل والعقوبات الاقتصادية المشددة، مثل قانون قيصر، والضغط لنزع سلاحها الكيمياوي، مع توظيف الآلة الإعلامية لتشويه النظام السياسي، ويخلص البحث إلى أن الولايات المتحدة الامريكية تدير ملف التسلح في المنطقة وفق معايير مزدوجة تهدف إلى حماية أمنها القومي وأمن حليفها الأوثق، بعيداً عن مبادئ التوازن الاستراتيجي العادل بين دول المنطقة.

الكلمات المفتاحية :التسلح، الشرق الأوسط، الدبلوماسية القسرية، العقوبات الاقتصادية، الامن القومي.

Abstract

This research analyzes United States' positions regarding armament issues in the Middle East, focusing on three distinct case studies: Israel, Iraq, and Syria. The study highlights that U.S. foreign policy is predicated upon the principle of ensuring absolute Israeli military superiority, providing substantial technical and financial assistance to advance its weaponry while maintaining a policy of 'strategic ambiguity' regarding its nuclear program. Conversely, Washington employed a strategy of coercive diplomacy toward Iraq, leveraging international sanctions and direct military intervention based on

allegations of possessing Weapons of Mass Destruction (WMDs), which culminated in the destruction of Iraq's military capabilities and the dissolution of its army. Regarding Syria, the U.S. prioritized a strategy of isolation and stringent economic sanctions—notably the Caesar Act—alongside pressure for chemical disarmament and the deployment of a media apparatus to delegitimize the political regime. The research concludes that the United States manages the region's armament dossier through double standards aimed at safeguarding its national security and that of its primary ally, disregarding the principles of an equitable strategic balance among regional states.

Keywords: Arms, Middle East, Coercive Diplomacy, Economic Sanctions, National Security.

المقدمة

تعد قضية انتشار الاسلحة غير التقليدية من القضايا التي تحظى باهتمام منقطع النظير من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وانصرف الاهتمام الامريكي الى جانب امتلاك الدول الكبرى للأسلحة غير التقليدية الى محاولات الدول الاقليمية الحصول عليها، وكانت منطقة الشرق الاوسط من الساحات التي شهدت محاولات الحصول على تلك الاسلحة، ومما زاد في نسبة المخاوف الامريكية الخشية من حصول التنظيمات الارهابية على الاسلحة غير التقليدية مما يفاقم من خطورة الامر؛ واختلفت المواقف الامريكية من مسالة تسلح دول الشرق الاوسط بحسب مواقف تلك الدول من السياسة الامريكية، مما يتطلب الوقوف على تلك المواقف عبر نماذج مختلفة من دول الشرق الأوسط.

إشكالية البحث :تكمن الإشكالية في "ازدواجية المعايير" التي تنتهجها السياسة الأمريكية اتجاه قضايا التسلح في الشرق الأوسط، وكيف يؤدي هذا التباين في المواقف إلى اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة لصالح أطراف معينة على حساب أطراف أخرى.

فرضية البحث :ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الموقف الأمريكي من التسلح يستند إلى معايير القانون الدولي ومعاهدات منع الانتشار النووي ويُحدد وفقاً لمقتضيات الأمن القومي الأمريكي وضمان التفوق الإسرائيلي المطلق.

منهج البحث :اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتتبع المواقف الأمريكية تجاه نماذج مختارة من دول المنطقة، وتحليل الأدوات المستخدمة في تنفيذ هذه السياسات.

هيكلية البحث :لغرض الإحاطة بالموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور على النحو الآتي:

المحور الأول: الموقف الامريكي من التسلح الاسرائيلي

منذ قيام الدولة اليهودية عام ١٩٤٨ بدأت اسرائيل برنامجها النووي، وقد دعم اول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون فكرة الحصول على السلاح النووي كخيار استراتيجي لقناعته المطلقة بذلك، وعلى الرغم من ذلك إتبعت اسرائيل سياسة الغموض بخصوص تسلحها النووي وبما يحقق لها هدف الردع بالشك، ويرى البعض ان الغموض الذي تتبعه اسرائيل وعدم اعلانها الرسمي لامتلاك السلاح له أهداف عدة يأتي في مقدمتها عدم اندفاع العرب للحصول على السلاح النووي المقابل لسلاح اسرائيل، أو قيام بعض الجهات الدولية بتقديم الخبرة الفنية اللازمة لتمكين العرب من الحصول على السلاح النووي، في حين يؤيد العديد من الاستراتيجيين الإسرائيليين مسألة الإعلان عن ذلك مما سيجعل اعتماد اسرائيل على الردع التقليدي بدلاً من الردع بالشك، وهو ما سيقنع العرب بجسامة الخسائر التي سيمنون بها في حالة تجاوزهم للخطوط الموضوعة لهم (عبد العظيم، ٢٠٠٧، ص.(51

وعلى الرغم من ادراك الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية لمسالة امتلاك اسرائيل للأسلحة غير التقليدية سيؤدي حتماً الى حالة من عدم التوازن الاستراتيجي لدول الشرق الاوسط على الصعيدين السياسي والعسكري ولاسيما مع دول المواجهة مع إسرائيل، وهو ما يعيق إحلال سلام حقيقي بالمنطقة، إلا ان الدول الاوروبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية استمرت بتقديم الدعم الفني والمادي منذ بدايات المشروع الاسرائيلي لامتلاك الاسلحة غير التقليدية، وكانت المانيا في مقدمة تلك الدول التي دعمت اسرائيل بمبالغ طائلة تحت ذريعة التعويض للاضطهاد النازي لليهود في قضية (الهولوكوست)، إذ استغلت إسرائيل هذه المبالغ وغيرها من المساعدات الغربية لإدامة محاولاتها في تصنيع السلاح النووي وتخصيص مبالغ كبيرة في مجال البحوث والدراسات التي تختص بالجانب الذري (الكيلاني، ١٩٩١، ص.(173

وفيما يتعلق بالجانب الامريكي فقد اعطت الاستراتيجية الامريكية الأولوية في دعم أمن إسرائيل وتأمين وجودها وضمان تفوقها على جيرانها العرب بعدّهم أعداء يعملون على إنهاء الوجود الإسرائيلي في المنطقة، ولغرض تحقيق ذلك قامت بدعم إسرائيل عسكرياً وبمختلف المجالات، منها تقديمها اسرار التكنولوجيا الحديثة لتطوير قدرة الاسلحة التي تملكها أو صناعة أسلحة جديدة وفق تقنيات متقدمة، لذلك تعدّ الولايات المتحدة الامريكية صمام أمان للأمن القومي الإسرائيلي، ولا يقتصر ذلك الدعم على الجانب العسكري فقط بل يشمل جوانب اخرى منها الاقتصادية والسياسية إذ دعم الكونجرس والحكومة الامريكية الحكومة الإسرائيلية منذ نشأتها حتى الآن، إذ استخدمت حق النقض الفيتو ٣٢ مرة لصالح الحكومة الإسرائيلية في مجلس الأمن في مشاريع القرارات التي تتضمن إنتقاد وإدانة لمواقف الحكومة الإسرائيلية، وحتى في مفاوضات السلام تقف الى جانب اسرائيل

لفرض رؤيته وتحقيق مصالحه وأهدافه بشكل مستمر على حساب حقوق الشعب الفلسطيني (ماك والدركي، ٢٠١٨، ص.(91-90

ووصفت العلاقات الامريكية الإسرائيلية الفريدة من نوعها باوصاف مختلفة، إذ فسر بعض السياسيين تلك العلاقة انها ناتجة كون اسرائيل تعد الحليف الاوثق للولايات المتحدة الامريكية على مستوى العالم وليس الشرق الاوسط فقط، ويراها البعض الآخر ان الطرفين يشتركان في قيم ديمقراطية عامة، وهناك رؤية ثالثة انهما شريكان رئيسيان في الحرب على الارهاب، ويتفق العديد من المهتمين عن التأثير المتزايد للوبي اليهودي على القرار الامريكي لاسيما في قطاع الاقتصاد والمال، وكذلك في الكونكرس والاحزاب السياسية والاعلام وغيرها، وهناك العديد من القضايا والنماذج التي لامجال لبحثها الان تؤكد السطوة الكبيرة لإسرائيل على الولايات المتحدة الامريكية، الا انه من المؤكد ايضا ان الدعم الأمريكي لاسرائيل منذ نشأتها والى الآن وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية كان ناتجاً عن تأثيرات اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الامريكية، لذلك عملت الاخيرة على الدوام في تحقيق مصالحها بما ينسجم مع المصالح الإسرائيلية (بتراس، ٢٠١٨، ص.(40

وقدمت الولايات المتحدة الامريكية الدعم العسكري لإسرائيل في جميع مراحل تاريخها الى حد تأمين تفوقها على الدول العربية المحيطة بها أو الابعد عنها، إذ حصلت اسرائيل على سبيل المثال على خمسين طائرة فانتوم F4 الامريكية دفعة واحدة في عام ١٩٦٨، وتم تبليغ السفير الإسرائيلي (آنذاك بول وارنك) من قبل وزير الخارجية الامريكي بالقول: " لنا ارتباط وثيق مع الوضع الأمني الإسرائيلي الذي يشمل مباشرة الأمن الامريكي "، وفي عام ١٩٧٠ تصاعد الدعم العسكري الأمريكي بسبب الحاجة الإسرائيلية لمزيد من الدعم نظراً

للظروف والتوترات التي كانت تمر بها مع مصر، وفي عامي ١٩٧٢ و١٩٧٣ أرسلت الولايات المتحدة الامريكية شحنة أخرى من طائرات سكاي هوك A4 وطائرات فانتوم F4)أبو سيف، ٢٠١٤، ص.(56-55

كما قدمت الولايات المتحدة الامريكية المزيد من الدعم العسكري اثناء حرب ١٩٧٣، وفتحت المخازن الامريكية على مصراعيها لنقل المعدات والأسلحة عبر جسر جوي كبير لزيادة قدرة إسرائيل على الصمود أمام الجيوش العربية، كما أرسلت أسلحة حديثة بشكل ثابت ومستمر في عام ١٩٧٥ وشمل هذا الدعم مدفعية ذاتية الحركة وصواريخ هوك وطائرات ودبابات، وسلمت لإسرائيل طائرات من نوع F15 و F16 الحديثة، وهي المرة الأولى التي توافق فيها الولايات المتحدة الامريكية على بيع هذا النوع من الطائرات لدولة اجنبية لاسيما دول الشرق الاوسط، كما اعطت في عام ١٩٧٧ إسرائيل الصلاحية لتطوير الاسلحة الامريكية، فضلاً عن استمرار التمويل العسكري الأمريكي الذي قُدر في تلك المرحلة بنحو ١٠٧ مليون دولار (أبو سيف، ٢٠١٤، ص.(56

وسعت اسرائيل لاسيما بعد احداث ١١ أيلول / سبتمبر الى تأكيد مسالة تفوقها على الدول العربية والشرق الاوسطية مستغلة الاحداث ليكون ميزان التوازن العسكري لصالحها عبر الاعتماد على المعونة والدعم التسليحي الامريكي وقد تحقق ذلك من خلال المنحة الامريكية البالغة ٨٧ مليون دولار لدعم الحملة الاسرائيلية على الارهاب، فضلاً عن البليونين دولار التي تقدم كمساعدة سنوية مخصصة للجوانب العسكرية، ووفق واقع حال السياسة الامريكية الازدواجية المنحازة بالمطلق الى اسرائيل التي تقدم كافة انواع الاسلحة المتطورة وتكنولوجي التصنيع المتقدم، وفي الجانب الآخر فرضت الولايات المتحدة

الامريكية حصاراً اقتصادية وعسكرية وقيودا شديدة على تصدير الاسلحة الى اغلب دول الشرق الاوسط مما اعطى التوازن الاستراتيجي لصالحها (صورية، ٢٠١٢، ص.(249

وأما في مجال التعاون النووي، فلا بد من التذكير أنه في عام ١٩٦٨ انضمت اكثر من ١٧٢ دولة الى معاهدة منع الانتشار النووي من بينها الدول المالكة لتلك الأسلحة وفي مقدمتها الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، إذ نصت الفقرة (١) من المعاهدة على إلزام الدول التي تمتلك سلاح نووي بعدم نقل اسرار هذه التكنولوجية للدول الأخرى التي لا تمتلك السلاح النووي لكي تلزمها بعدم تقديم أي مساعدة لتمكين أي دولة من صنع هذا السلاح، ومن أهم الأهداف التي نصت عليها المعاهدة حضر انتشار الاسلحة النووية وعدم استخدامها في العلاقات الدولية بوصفها وسيلة ضغط أو تهديد واستخدامها للأغراض السلمية (بو معزة، ٢٠١٦، ص.(400

ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في عام ١٩٧٠، وخوفاً من الاستعمال غير المدروس للأسلحة النووية ومن ثم قيام حروب دولية؛ أضيفت فقرتان الى المعاهدة نصت الأولى على أهمية مراجعة فقرات المعاهدة كل خمس سنوات، وبذل كل الجهود الممكنة لتجنب وقوع صراعات نووية بين الدول مما يفضي الى عقد مؤتمر دولي كل ٢٥ عاماً لدراسة الأوضاع الدولية في هذا المجال (إبراهيم،.(2016

وبذلت اسرائيل جهوداً كبيرة للتوصل الى أسرار الأسلحة النووية منذ اعلان الكيان الصهيوني تأسيس دولته المزعومة عام ١٩٤٨، وبينت تلك النوايا بعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وكانت تغطي هذه الاطماع والنوايا بالدعوى الى السلام والتظاهر بالفقر، ووصل الدعم الأمريكي لإسرائيل في مجال تطوير قدراتها النووية الى الوقت الذي تمكنت فيه إسرائيل تصنيع وإنتاج أسلحة نووية على الرغم من أنها استمرت

على موقفها الى اليوم بعدم اعترافها بإنتاجها لتلك الأسلحة، ولم تقم الولايات المتحدة الامريكية بأي ضغوطات تجاهها في منعها من انتاج تلك الأسلحة أو غيرها؛ لأنها تعتقد أن ذلك يقع في مجال حماية الأمن القومي الامريكي والاسرائيلي، لاسيما أن إسرائيل تمتلك مقاتلات حربية وصواريخ باليستية قادرة على حمل الرؤوس النووية الى مناطق تقع خارج مساحة الدول العربية (إبراهيم، ٢٠١٦، ص.(92

ولا نأتي بجديد عند القول ان هناك العديد من الدول العربية ودول اخرى في منطقة الشرق الاوسط تتفوق على اسرائيل من ناحية الانفاق العسكري وحجم الجيوش فيها فضلاً عن صغر مساحة اسرائيل مما يدفعها الى التمسك بفكرة ضرورة التطور والتفوق التكنلوجي في مجال التسلح والتصنيع العسكري ليكون الأقوى والاحدث مقارنة مع دول المنطقة، إذ تنفرد بامتلاكها قدرات عالية في التسليح غير موجودة في باقي دول الجوار، وهو ما عملت على تحقيقه واقعياً وعملياً جميع المعاهدات والاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الامريكي والاسرائيلي، مع ملاحظة ان الضمانات التي تقدمها الولايات المتحدة الامريكية للتفوق الاسرائيلي لا يصاحبه تقديم ضمانات للوصول الى تسوية عادلة للصراع العربي الاسرائيلي بل على العكس هناك انسحاب تدريجي امريكي من هذا الامر وترك المنطقة لتطبيق الرؤية الاسرائيلية للسلام في الشرق الاوسط مع استمرار الدعم الأمريكي غير المحدود لاسيما في الجانب التسليحي الذي تنفرد فيه عن بقية دول العالم من إذ نوعية وكمية الاسلحة والخبرات والتسهيلات المالية التي تتضمنها تلك الاتفاقيات (عبد الحميد، ٢٠٢٢، ص.(15-14

ويرى الباحث ان التغاضي الامريكي والغربي عن التسلح الاسرائيلي والدعم المادي لها، وامتلاكها لأسلحة محضورة يأتي من وجهة النظر الامريكية التي ترى بأن اسرائيل دولة

صغيرة جغرافياً وتقع في محيط معادٍ فمن حقها أن تمتلك الاسلحة التي تمكنها للدفاع عن نفسها، كما أن اسرائيل دولة ديمقراطية ولا يمكن ان تستخدم هذا السلاح بطريقة غير مدروسة، فمجرد قبول الدول الغربية والولايات المتحدة الامريكية امتلاك اسرائيل لهذا السلاح فهي اذاً اتخذت موقفاً مختلفاً عن بقية الدول التي كانت لديها الرغبة بالتسلح النووي التي رفضت ان تمتلك هذا السلاح، فطريقة تعامل الولايات المتحدة الامريكية مختلفة تجاه دول المنطقة، كما أن لديها تحالف قوي تعززه المصالح والأهداف والتحالف الاستراتيجي مع اسرائيل مما يسمح للأخيرة أن تسلح وتطور قدراتها، فهي اليوم دولة منتجة للسلاح وتقدم على التعاون العسكري مع العديد من دول العالم.

المحور الثاني: الموقف الأمريكي من التسلح العراقي

لم تعترف الولايات المتحدة الامريكية بالعراق على أنه كيان سياسي الا بعد عشر سنوات من استقلاله في العام ١٩٢٠، وتميزت العلاقات العراقية الأمريكية بأنها غير ثابتة منذ عقود عديدة وان تماشت مع قوة النفوذ البريطاني في العراق لاسيما في فترة الحكم الملكي، إذ حاولت تطوير علاقاتها الاقتصادية معه، وفي منتصف القرن العشرين حاولت الولايات المتحدة الامريكية توظيف علاقاتها مع العراق لتطويق الاتحاد السوفيتي ووقعت معه اتفاقية للتعاون العسكري في العام ١٩٥٤ ودعمت مسألة دخوله الى حلف بغداد، وفي الستينيات من القرن العشرين كانت هناك محاولات عراقية لإعادة ترتيب العلاقات التجارية والاقتصادية؛ إلا أن وقوف الولايات المتحدة الأمريكية بجانب اسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ ادى قطع العراق علاقاته معها (التميمي، ٢٠١٧، ص.(295

واتسمت العلاقات العراقية الامريكية بطابع المواجهة والتحدي بعد انقلاب عام ١٩٦٨ وتولي السلطة حزب البعث المنحل الذي اعلن عن مواقف مناوئة للغرب عموماً والولايات

المتحدة الامريكية خصوصا، لاسيما انتقاده المستمر للموقف الامريكي اتجاه الصراع العربي الاسرائيلي والانحياز المطلق لصالح الأخيرة، وإعلان تأميم النفط في العام ١٩٧٢ وتوقف الشركات الامريكية الكبرى عن استخراج النفط العراقي، مما شكل عقبة أخرى امام تحسين العلاقات العراقية الامريكية لرؤية الاخيرة أن ذلك يعد تهديداً لمصالحها الاستراتيجية في المنطقة والخليج العربي خصوصاً، وقدمت وزارة الدفاع الامريكية آنذاك خطة للتدخل العسكري في المنطقة للحفاظ على المصالح الامريكية ولمواجهة أي تطور طارئ ربما يحصل، كما أن توجه العراق لبناء علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفيتي والاعتماد عليه بشكل شبه كامل في تسليح جيشه أدى الى فتور شبه مستمر في العلاقة بين البلدين (مجموعة مؤلفين، ٢٠١٧، ص.(216

وبعد اندلاع الحرب العراقية الايرانية اعلن الرئيس الامريكي جيمي كارتر وقوف بلاده على الحياد واستعدادها للعمل مع الأمم المتحدة والاطراف الدولية الأخرى لإيجاد تسوية ووقف الحرب؛ إلا ان ذلك لم يكن يعبر عن حقيقة الموقف الامريكي الذي تجسد بالازدواجية عبر العمل على استمرار الحرب لأقصى مدة ممكنة مع محاولة اضعاف الطرفين والعمل على عدم انتصار أيٍّ منهما عن طريق دعمهما في مراحل معينة من الحرب، إذ قامت بتزويد العراق ببعض المعدات العسكرية والتكنولوجية والمعلومات الاستخبارية والمشورة الفنية، وسمحت لبعض دول الخليج العربي بتقديم الدعم المالي له، ومن جانب آخر غضت النظر عن تمرير صفقة أسلحة اسرائيلية لإيران، اعقبها اتفاق امريكي إيراني بين عامي ١٩٨٥– ١٩٨٦ لتزويد الأخيرة بأسلحة متطورة مقابل اطلاق سراح الرهائن الأمريكيين لدى حزب الله في لبنان، وتمت الصفقة بدون موافقة الكونجرس

الأمريكي التي اطلق عليها بصفقة (ايران كيت) أو (ايران كونترا) (أوليغ، ٢٠٠٦، ص 94).

وفي سياق الحرب الإيرانية العراقية، زادت المخاوف الاسرائيلية من التعاون العراقي الفرنسي فيما يتعلق بتطوير البرنامج النووي العراقي للأغراض السلمية، إذ قامت بعدة عمليات لتعطيل عمل البرنامج عبر مهاجمته قبل وصوله للعراق أو قتل بعض القائمين عليه، ولم تبدِ الولايات المتحدة الامريكية معارضتها العلنية على البرنامج الذي تعهدت فرنسا عبر اتفاقية مع العراق لبناء مفاعلات نووية احداها بقوة ٥٠٠ ميغاواط للأغراض السلمية، إذ عرف المفاعل الأول باسم تموز ١ (أوزاريك)، والثاني باسم تموز ٢ (أوزيرس)، فضلاً عن استمرار تعاون العراق مع الاتحاد السوفييتي وألمانيا الغربية وبلجيكا ودول أخرى للحصول على الخبرة والمستلزمات المطلوبة لتطوير البرنامج النووي، وبلغت نسبة الاشغال في المفاعلات النووية مراحل متقدمة من الاعمال النهائية للبدء بعملية التشغيل التجريبي غير أن القصف الإسرائيلي لمفاعل تموز عام ١٩٨١ عطل العمل به بنسبة كبيرة جداً، وشكلت الضربة عائقاً أمام طموحات العراق في مجال الاستخدام السلمي لبرنامجه النووي لاسيما ان الضربة كانت مع بدايات الحرب الإيرانية العراقية، وأدن مجلس الأمن والعديد من الدول العربية والأجنبية العملية الاسرائيلية، وبرر رئيس الوزراء الاسرائيلي آنذاك (مناحيم بيغن) ان العراق كان ينوي انتاج قنابل ذرية عبر مشروعه، فكانت العملية الاسرائيلية نقطة التحول الأساسية للبرنامج النووي العراقي من الاتجاه السلمي المعلن الى الاتجاه غير المعلن عن نشاطاته وتحويله الى ملف سري (المعيني، ٢٠١٥، ص.(137-136

وبعد ذلك وفي عام ١٩٩٠، واجهت العلاقات العراقية الامريكية ازمة حقيقية على أثر غزو العراق للكويت وما صاحبه من تداعيات خطيرة، إذ عملت الولايات المتحدة الامريكية عقب ذلك على تعزيز تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي لاسيما في قواعدها المفتوحة في عدد من الدول والاستفادة من التسهيلات المقدمة، كما عملت على دفع الدول الغربية وغيرها من الدول العربية والاسلامية الى المساهمة الفعلية في الحرب لتحرير الكويت أو تقديم المساعدات لتحقيق ذلك، وساهمت الدول الغربية فضلاً عن مشاركتها العسكرية بنسبة ٣% من ميزانيتها للأمور الدفاعية لمساندة القوات الامريكية التي استطاعت تحشيد تحالف دولي ضد العراق ضم ٣١ دولة فاستطاع التحالف اخراج القوات العراقية من الكويت في نهاية شهر شباط ١٩٩١ (شبلي، ٢٠١٣، ص.(34

ومن ضمن أدوات الدبلوماسية القسرية الامريكية الضغط على اعضاء مجلس الأمن الدولي لتسيير القرارات بالاتجاه الذي يخدم المصالح الامريكية اتجاه العراق، وكان مجموع القرارات الصادرة بحدود خمسون قراراً اغلبها يقع تحت البند السابع، ومن اهمها القرار ٦٦١ المتضمن فرض حضر اقتصادي والطلب من جميع الدول الامتناع عن التبادلات التجارية باستثناء المواد الطبية والغذائية، والقرار ٦٨٧ الذي طالب بترسيم الحدود مع الكويت، وفرض على العراق الكشف عن أسلحة الدمار الشامل التي يملكها والقبول بتدميرها من قبل لجان التفتيش الدولية، مع منع العراق من استيراد كل أنواع الأسلحة أو المواد التي تدخل في صناعتها (الربيعي، ٢٠١٤، ص.(92

وفي السياق ذاته، رفعت الولايات المتحدة الامريكية شعار تحرير الشعب العراقي في عام ١٩٩٨ ووصفته بأنه حالة انسانية يتيح لها التدخل العسكري المباشر حتى لو كان التدخل يقع خارج اطار النظام الدولي تحت عدد من المبررات التي يمكن أن لا يكون لها اساس

من الصحة، واعطت الولايات المتحدة الامريكية لنفسها الحق بالتصرف نيابة عن الشعب العراقي، ورصدت لتنفيذ ذلك الشعار ١٠٠ مليون دولار، ما جعل السعي لتغيير النظام السياسي في العراق سياسة أمريكية رسمية، وقامت لتحقيق ذلك باستقطاب اقطاب المعارضة العراقية المنتشرة في الخارج وتقديم الدعم لهم، وبموجب ذلك صادق الكونجرس على صرف مبلغ يقدر بنحو ٩٧ مليون دولار مساعدات لتلك المجموعات، إلا أن القانون لم يحقق الأهداف التي وضع من اجلها المتمثلة بالتخلص من النظام السياسي العراقي واسقاطه دون التدخل العسكري المباشر، وذلك ما وصفه (بول وولفويتز) احد صقور المحافظين الجدد امام الكونجرس اثناء تمرير القانون بأنه طريقة للتخلص من نظام البعث المنحل بدون حرب شاملة، وفي اليوم الثاني لإصدار القانون قام العراق بطرد المفتشين الدوليين، وبعد ستة اسابيع قررت الادارة الامريكية دون تفويض من الأمم المتحدة بشن سلسلة من الغارات الجوية والصاروخية لضرب مراكز مهمة استمرت أربعة ايام (بن الحسين، ٢٠١٧، ص.(112

واستمرت إدارة بوش الابن بتأكيد تلك الادعاءات حتى بعد احتلالها للعراق إذ صدر اكثر من تصريح حول ذلك ومنها بأن: "الأيام القادمة ستثبت للأصدقاء والاعداء صواب قرار الحرب بعد ان عثرت القوات الامريكية على الأدلة القاطعة لامتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل ومختبرات بيولوجية"، ولما فشلت الوحدات العسكرية الامريكية من ايجاد تلك الدلائل لإثبات كلام الرئيس وتحت ضغط الرأي العام الأمريكي والعالمي؛ بدأت الادارة الامريكية بالتراجع عن اقوالها، واشار بوش الابن اثناء زيارة الى جنوب افريقيا في شهر تموز ٢٠٠٣ انه بالغ في تصوير مساعي العراق للحصول على اليورانيوم من افريقيا، مما

افقد الولايات المتحدة الامريكية مصداقيتها امام الرأي العام المحلي والدولي (خماش، ٢٠٠٤، ص.(18

ولم تكتفِ الولايات المتحدة الامريكية بإنهاء قدرات العراق التكنولوجية والعلمية وكذلك كل مرتكزات البرنامج النووي العراقي والتصنيع العسكري والقاعدة الصناعية والتدمير شبه التام للبنى التحتية والاقتصادية؛ إذ عملت على حل المؤسسات العراقية في مقدمتها حل الجيش العراقي بعد تسلم بول بريمر إدارة العراق، وذلك لأن الجيش في المنظور الأمريكي كان يشكل خطراً يهدد وجودها، إذ كان القرار الامريكي بمثابة فرض وجود القوة الامريكية بعدها الوحيدة على الأرض؛ لأن وجود الجيشفيه مخاطرة كبيرة على قواتهم (بريمر، ٢٠٠٦، ص.(62

ومن الوسائل التي استخدمها الاعلام الامريكي للتهيئة للحرب قادت وزارة الدفاع الامريكية حملة لزرع عدد من الجنرالات المتقاعدين في شبكات التلفزيون الامريكية لغرض التشجيع على غزو العراق، وفي العام ٢٠٠٢ اغلق مكتب التأثير الاستراتيجي الذي انشأه رامسفيلد داخل البنتاغون بعد ان انكشف دوره في بث دعاية مضللة في وسائل اعلام أجنبية، فضلاً عن السيطرة الكاملة على أخبار الحرب التي تنشرها وسائل الاعلام الامريكية بكل أنواعها، كما أن التعامل مع صحفيين ومراسلين يكونوا مختارين ومرافقين للقوات الامريكية يتم عبرهم تسريب الاخبار بعد استحصال الموافقات المطلوبة من مراجع عليا في الجيش، ومع ذلك حصلت تسريبات لقضايا حصلت اثناء الحرب أو بعدها، ومن وسائل الدعاية الامريكية، محاولة التركيز على احداث معينة وإظهار تأييد الشارع العراقي للغزو عبر نشر احداث عدة مثل اسقاط تمثال صدام حسين وبث الدعاية عبر ذلك بانتهاء الحرب واسقاط النظام المنحل، فكانت الغاية من نشر وتوثيق الحدث انتاج صورة تبقى في ذاكرة

الشعوب تشبه الصورة التي وثقت إسقاط جدار برلين (غردلز وميدافوي، د.ت.، ص 132).

المحور الثالث: الموقف الأمريكي من التسلح السوري

تعد سوريا واحدة من الركائز الاساسية للسياسة الامريكية في الشرق الاوسط منذ عقود عديدة، وشهدت العلاقات الامريكية السورية محطات كثيرة من التوتر بسبب الاتهامات الامريكية بان الحكومة السورية منتهكة لحقوق الانسان وداعمة للإرهاب عبر علاقاتها مع بعض المنظمات مثل حماس والجهاد الاسلامي، ويأتي ذلك لأسباب عديدة منها رفض سوريا السير في طريق تسوية الصراع العربي الاسرائيلي وفق الرؤية والرعاية الامريكية اسوة بما اقدمت عليه بعض الدول العربية ومنها مصر والاردن والقيادة الفلسطينية بقيادة عرفات، وكذلك التصريحات والمواقف المعادية التي يعلنها النظام في سوريا تجاه اسرائيل وإنتقاده المستمر للانحياز الامريكي لها دون مراعاة لحقوق الشعب الفلسطيني، ولكون هذه المواقف واحدة من الركائز الاساسية التي يستند اليها النظام الحاكم في سوريا لاستمرار بقاءه في السلطة وكسب التأييد الشعبي على الصعد المحلية والعربية والاسلامية، وهو يدير سياسة اللاسلم واللاحرب مع إسرائيل بقدرة وكفاءة عالية وهي تستند الى المعطيات الواقعية على الارض، ووفقاً لذلك حاولت الادارات الامريكية المتعاقبة الصاق التهم بالنظام الحاكم في سوريا دون معطيات واقعية تثبت ذلك، ونشير هنا على سبيل المثال الى اتهام (جورج شولتز) وزير الخارجية الامريكي في عام ١٩٨٨ سوريا بقضية الطائرة الامريكية (بان امريكان) التي سقطت بتفجير فوق لوكربي في اسكتلندا، وعلى الرغم من أن التحقيقات الدولية لم تدين سوريا بهذه القضية، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية لم تخرجها من لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وهي إحدى اسباب إستمرار توتر العلاقة بين

البلدين في تلك المرحلة والمراحل التي تلتها وتصاعد حالة عدم الثقة تجاه الولايات المتحدة الامريكية (محمود، ٢٠٠٨، ص.(7

وتميزت السياسة الامريكية اتجاه سوريا في نهايات القرن العشرين بالتوجه للعمل الدبلوماسي، إذ عملت على اقناع الحكومة السورية للانضمام الى مفاوضات السلام مع إسرائيل، وكانت الإدارات الامريكية آنذاك تتجنب المواجهة مع سوريا في حين كان مصدر التوترات بين الطرفين؛ بسبب الدعم الامريكي لإسرائيل والحفاظ على امنها، واستمرت على هذا النهج حتى عام ٢٠٠٣، إذ تحولت بعدها الى سياسة الردع في المنطقة، بسبب عدم نجاح مؤتمر مدريد للتوصل الى وفاق بين سوريا وإسرائيل مما زاد من حدة التوتر بينهما (محمود، ٢٠٠٨، ص.(7

ومع استمرار سياسة التصعيد الامريكية يبقى لسوريا القدرة في اثارة العديد من المشكلات لاستقرار السياسة الامريكية ومصالحها في المنطقة، ويأتي ذلك من خلال علاقاتها ودعمها لحزب الله وحركة حماس والجهاد الاسلامي في فلسطين فضلاً عن علاقاتها الاستراتيجية مع ايران التي تعلن بشكل واضح وقوفها بوجه المخططات الامريكية في المنطقة، ومع ان كل هذه الاطراف لا تشكل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة الامريكية إلا أنها يمكن ان يكون لها تهديد جدي على اسرائيل، وهو على خلاف ما تشكله تنظيمات اخرى مثل القاعدة وداعش من خطر على الأمن الامريكي عبر قدرتها في الوصول الى الاراضي أو المصالح الامريكية، ولادراك سوريا هذه الحقيقة فانها قامت بالتعاون مع الجانب الامريكي عبر تقديمها للمعلومات الاستخبارية عن القاعدة بعدها عدواً مشتركاً لهما، وهي محاولة سورية لكسب ود ورضا الولايات المتحدة الامريكية من جانب وابعاد تهمة دعم الارهاب عنها من جانب آخر (القعقور، ٢٠١٦، ص.(364

وفي السياق ذاته وقبل الحرب الامريكية على العراق عام ٢٠٠٣، حاولت سوريا تجنب المواجهة مع الولايات المتحدة الامريكية أو تخفيفها عبر التصويت في مجلس الأمن لصالح القرارات الامريكية التي تدعو العراق الى تقديم المزيد من التعاون مع لجان التفتيش، وذهبت ابعد من ذلك عندما شاركت في التحالف الدولي الذي تقودها الولايات المتحدة الامريكية لإخراج العراق من الكويت عام ١٩٩١، كما صوتت على المادة ١٤٤١ في مجلس الأمن الذي يعطي الحق بالدخول مرة أخرى الى الأراضي العراقية والتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل وأنها ادعت بأخذ ضمانات بعدم التدخل العسكري في العراق (الجابري، ٢٠١٥، ص ٢١)، ولم تكن الصورة واضحة للنظام السوري بان الولايات المتحدة الامريكية ستدخل العراق أم لا وأن أي تصويت أو رأي بدخول العراق كانت سوريا ترفضه وحتى بعد اعلان الحرب كانت توفر الدعم للعراق وتقدم التسهيلات بالتعاون مع ايران تجنباً من وصول الحرب إليهما (مسيس، ٢٠٠٧، ص.(77

وتعد سوريا الدولة الوحيدة الحليفة لايران رسمياً في العالم العربي، ويعد الحلف بينهما هو الاطول زمانياً بين دولتين في الشرق الاوسط إذ يبلغ مداه اكثر من ثلاثين عاماً، وهو يعكس استمرار شراكة المصالح بينهما لاسيما العمل بكل قوة على استمرار بقاء نظام بشار الأسد، لأن تغييره يعني ارتداد الخسارة الأكبر على ايران، إذ سيعمل النظام الجديد في سوريا على فتح علاقات تعاون مع الولايات المتحدة الامريكية وهذا يعني حرمان ايران من تحقيق العديد من تطلعاتها في سوريا ولبنان، كما تعد سوريا بالنسبة لايران واحدة من ركائزها الاساسية لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية، فضلاً عن تأثير ذلك في علاقاتها مع تركيا التي تنتهج علاقة مختلفة تماماً عن السياسة الايرانية تجاه سوريا إذ إنتقدت بشدة العنف المستخدم من النظام ضد المتظاهرين، ودعمت المعارضة السورية وساهمت

بتشكيلها (مسيس، ٢٠٠٧، ص ١٨٦)، وكذلك مع روسيا الشريك الرئيس لايران والداعمة بقوة كذلك لبقاء نظام الحكم في سوريا، واعلن الرئيس بوتين صراحة انه لن يسمح للغرب باتخاذ خطوات انفرادية على الساحة الدولية لا تراعي رأي روسيا ومصالحها لاسيما في سوريا والشرق الاوسط (عوض، ٢٠٢٠، ص.(182

وقد تمثل الموقف الامريكي من الثورة السورية التي بدأت احداثها في العام ٢٠١١ بالتردد واحياناً بالتخبط وعدم الثبات، إذ حظيت بالدعم السياسي والدبلوماسي الامريكي الا انه لم يكن كذلك في الجانب العسكري، لان الولايات المتحدة الامريكية لم يكن في اجندتها العمل على تسجيل انتصار حاسم للثوار على الجيش السوري الذي سيتم بموجب ذلك استنزاف قدراته وإمكانياته مما يضعفه الى حد بعيد، وهذا على عكس مواقف بعض الدول الاوروبية وفي مقدمتها فرنسا التي قدمت كافة اشكال الدعم للثورة السورية، ومن الجدير بالاشارة هنا الى ان الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل لم تبديان اهتماماً كبيراً بإسقاط نظام الرئيس بشار الاسد لخشيتهما من وصول قوى اسلامية متطرفة أو غيرها من القوى التي لاتقدم ضمانة من إستمرار الهدوء النسبي والاستقرار الذي تشهده الحدود السورية الاسرائيلية لاسيما منطقة الجولان منذ العام ١٩٧٣، وان سوريا ضعيفة بقيادة الرئيس بشار الاسد اقل خطورة من نظام جديد لاتعرف تطلعاته (البريزات، ٢٠٠٨، ص-64 65).

واستخدمت الولايات المتحدة الامريكية اسلوب العقوبات الاقتصادية على سوريا في اكثر من مناسبة، إذ سبق للكونكرس الامريكي ان اتخذ قرارا في عام ١٩٩٢ تضمن تشديد العقوبات على نظام حكم الرئيس السابق حافظ الاسد، واتخذت إدارة الرئيس بوش الاب بموجبه قرارا بتخفيض الصادرات الامريكية الى سوريا، ومع وصول إدارة الرئيس بوش

الابن الى البيت الابيض التي كانت اكثر تشدداً من الادارات السابقة إذ اصدرت قانون محاسبة سوريا، وفي العام ٢٠٠٤ طالب العديد من اعضاء الكونكرس بالتحرك السريع لتشديد العقوبات على سوريا من خلال تجميد اصول المسؤولين السوريين في الولايات المتحدة الامريكية مستغلين ورقة حقوق الانسان والقمع الذي تمارسه السلطات السورية مع المعارضين لها، فضلاً عن تهديده للمصالح الامريكية في المنطقة العربية والسيادة اللبنانية، وفي العام ٢٠٠٥ درست الادارة فرض المزيد من العقوبات وفق قانون محاسبة سوريا وتم سحب السفيرة الامريكية في دمشق (ماركريت سكوبي) كاجراء اولي بعد إغتيال (رفيق الحريري) في بيروت الذي وصفته بالعمل الارهابي البشع، وطالبت النظام بسحب قواته من لبنان وعدم التدخل في شؤونه الداخلية والالتزام بالقرار ١٥٥٩الصادر من مجلس الأمن حول ذلك، كما طالبه برفع دعمه لحزب الله اللبناني والفصائل الفلسطينية المناوئة لعملية السلام مع اسرائيل ووصفها لهذه المنظمات بالارهابية (مركز إدراك للدراسات والاستشارات، د.ت.(.

وإتساقاً مع فرض المزيد من العقوبات فقد مرر مجلس الكونكرس الامريكي في العام ٢٠١٩ ما سمي بقانون قيصر لحماية المدنيين السوريين، والمتضمن فرض عقوباتٍ اقتصادية وقانونية تشمل ٣٩ شخصية من القيادات السورية، وجاء على رأس القائمة بشّار الأسد وزوجته أسماء الأسد، كما يتضمن الحجز على كل ممتلكاتهم داخل الأراضي الأمريكية ، وتنص العقوبة الثانية منع تلك الشخصيات من الحصول على تأشيرة دخول للأراضي الأمريكية ، كما نص القانون فرض عقوبات على كل شخص اجنبي يتعاون مع نظام الحكم في سوريا سواء في تنفيذ مشروعاته الحربية أو السلمية، أو قيامه بتقديم أي شكل من اشكال الدعم، ويشير القانون صراحة الى إيران وروسيا والصين تحديدًا لتعاونهم

مع النظام، كما يمنع أي شخص من التعاون مع شركات أو كيانات تسأهم في تمويل الحرب في سوريا أو تسأهم في مشروعات إعادة الإعمار (فريدمان، ٢٠١٣، ص.(242

وحول اسلحة التدمير الشامل السورية يعتقد المتابعين والمهتمين بهذا الشأن ان سوريا تمتلك اسلحة كيمياوية التي سبق وانحصلت عليها بالتعاون مع مصر، وكذلك لديها مخزون من الصواريخ البالستية التي يمكنها حمل تلك الاسلحة الكيمياوية وضرب الدول القريبة منها وفي مقدمتها اسرائيل، ومع ان الاخيرة لديها القدرة والامكانية في معالجة هذه الصواريخ في حالة اطلاقها، الا ان جرت مطالبات امريكية عديدة بتدمير تلك الاسلحة، وأثناء الأزمة السورية برزت مخاوف من استخدام النظام الأسلحة الكيمياوية في بعض المحافظات السورية لمواجهة المعارضين، وفعلاً وجهت اتهامات مباشرة للنظام من قبل فرنسا وبريطانيا واسرائيل بوجود دلائل تشير الى استخدام النظام السوري للسلاح الكيمياوي في حلب واصابة ما يقارب ٢٥ مدنيا بفعل غاز السارين، وكانت الولايات المتحدة الامريكية ترغب في التحقق والتأكد وتقصي الحقائق في المعلومات عن استخدام هذا الغاز، إذ تمكنت من الحصول على صور وتقارير من بعض جهات المعارضة أثبتت استخدام النظام للسلاح الكيمياوي، وعلى أثر ذلك أرسلت لجنة تفتيش دولية بإشراف الأمم المتحدة التي توصلت بدورها الى نتيجة تؤكد استخدام النظام لغاز السارين في بعض معاركه ضد المعارضة في المدن السورية (فريدمان، ٢٠١٣، ص.(243

وعلى أثر ذلك هدد الرئيس الأمريكي الأسبق (باراك اوباما) بالهجوم على سوريا في حالة ثبوت المعلومات، وصرح (جون كيري) وزير الخارجية الامريكي الأسبق بأن النظام الحاكم في سوريا يمكن ان يتجنب الهجوم عليه اذا وضع كل المخازن التي تحتوي على السلاح الكيمياوي تحت الاشراف والرقابة الدولية، فوافقت روسيا على القرار لإدراكها ان

الرغبة الامريكية كانت جدية في نزع السلاح الكيمياوي من يد النظام الحاكم، وكذلك عدم إعطاء المجال والفرصة للولايات المتحدة الامريكية من تكرار تجربتها مع العراق، لذلك عملت على إقناع نظام الحكم في سوريا على وضع مخزونات السلاح الكيمياوي تحت الرقابة الدولية وتدميرها، ووافق النظام بعد مدة قصيرة على ذلك وتعاون بشكل جدي مع المفتشين الدوليين لإنهاء هذا الملف (سبكتور، ١٩٩٢، ص.(14

أما فيما يتعلق بالتسلح النووي السوري، ففي ثمانينات القرن العشرين صرح (مصطفى طلاس) وزير دفاع سوريا الأسبق " أن الاتحاد السوفيتي ضمن أنه سيمدّ سوريا بالأسلحة النووية إذا ما استعملت إسرائيل أسلحتها النووية ضد سوريا "، ولم يكن من المعروف في حينه هل ان الحكومة السورية كان لديها السلاح فعلاً أو كان لديها الطموح في الحصول عليه، وقد تبين في العام ١٩٩١ أن الحكومة السورية تسعى للحصول على التسلح النووي وتعمل على تأسيس بنية تحتية له، إذ أشار (برادلي غوردون) مساعد مدير الوكالة الامريكية لمراقبة التسلح ونزع السلاح اثناء الاجتماع في اكاديمية العلوم القومية في واشنطن أن النظام الحاكم في سوريا عليه شبهات امتلاك برامج تصنيع الأسلحة النووية، وأشار مسؤولون امريكيون آخرون الى أن النظام يسعى للحصول على مفاعل نووي من الصين، وعليه يجب أن تدخل الحكومة السورية تحت رقابة المنظمة الدولية للطاقة الذرية والخضوع لقراراتها لأنها وقعت سابقاً على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية (سبكتور، ١٩٩٢، ص.(15

وعلى الرغم من عدم توافر معلومات واسعة عن النشاط النووي السوري إلا أن القلق والشعور بالخطر تزايد في الداخل الاسرائيلي، لأن ذلك يشكل تهديداً حقيقياً على أمن اسرائيل وعلى المصالح الامريكية في المنطقة (أبو شادي، ٢٠١٠، ص ٢٠-٢٢)، لذلك

عملت على قصف موقع (الكبر) في محافظة دير الزور السورية عام ٢٠٠٧ بعد ان اشتبهت بأنه يحوي نشاطاً نووياً وفقاً لنتائج التقارير المقدمة من الاستخبارات الامريكية للكونكرس التي بينت جملة من النقاط يمكن توضيحها على النحو الآتي (شوقي، ٢٠٢١، ص:(254

- عملت الاستخبارات المركزية الامريكية الحصول على صور أرضية للموقع الذي أنشئ فيه المفاعل النووي، وتبين أن الحكومة السورية أنشأت المبنى بالاتفاق والتعاون مع الحكومة الكورية وتم بنائه بشكل صندوقي.
- توصلت الاستخبارات الامريكية عن طريق الكثير من مصادرها في الجانبين السوري والكوري الى نتيجة بأن المبنى هو مبنى مفاعل نووي متقارب جدا من مبنى المفاعل النووي الكوري، بكافة تفاصيله وآليات ومراحل بنائه.
- توصلت الى ان المفاعل المشار اليه صمم للأغراض العسكرية وليس للحاجة الكهربائية بسبب عدم وجود اسلاك نقل كهربائية التي يجب توافرها مع خطوط نقل الكهرباء.
- تضمن التقرير الأمريكي الكشف عن نقل مواد من كوريا الى سوريا عن طريق سفينة شحن واغلب التوقعات ان هذه المواد تحمل أدوات لتجهيز المفاعل النووي السوري.

كما ترافق مع التوجهات الامريكية تجاه سوريا نشاط كبير لوسائل الاعلام الامريكي التي تصاعدت خلال الأزمة السورية حاولت عبرها شيطنة نظام الحكم في سوريا لاسيما الرئيس (بشار الاسد) وقد وصفته بأوصاف مختلفة، منها وصفه بالجزار الذي لابد من التصدي له لقيامه بارتكاب جرائم بحق الشعب السوري، في حين دعت صحيفة نيويورك تايمز الواسعة الانتشار الى تسليح وتدريب جماعة المعارضة السورية، كما دعت الى ضرورة التدخل العسكري لانعكاس ذلك في القضاء على النفوذ الايراني والحفاظ على المصالح الامريكية في المنطقة، كماوصفت الصحيفة ذاتها الرئيس السوري بالحاكم الديكتاتوري والطاغية والقاتل ووصفت التحركات الشعبية في سوريا بأنه نضال للشعب السوري، كما قدمت دراسة لشبكة CNN صورة بشار الأسد بأنه الشرير

الوحشي الذي يستخدم الاسلحة الكيمياوية ضد ابناء شعبه، ووصفت مقاتلي الجيش السوري والقوات المتعاونة معهم بالشبيحة والعصابات والبلطجية والارهابيين (كيلاني، 2023).

وبعد التطورات الحاصلة في سوريا وسيطرة النظام على أغلب الأراضي السورية، كانت هناك دعوات عدة من بعض الدول العربية بضرورة عودة سوريا الى الجامعة العربية بهدف إحلال الاستقرار في سوريا وإعادة الروح الى العمل العربي المشترك؛ لذلك دعيت سوريا لحضور اجتماع القمة العربية المنعقد في الرياض في السعودية عام ٢٠٢٣ التي كان لمحمد بن سلمان دوراً كبيراً في تحقيق القبول العربي لهذا الحضور، وبصرف النظر عن الرفض التي قدمته قطر إلا إن غالبية الدول العربية فتحت المجال لعودة العلاقات مع سوريا مثل الامارات، فضلاً عن إن انعقاد هذه القمة سبقها الكثير من التحضيرات والاجتماعات لقبول حضور سوريا، إذ كان أخرها اجتماع في الاردن ضم كل من سوريا والعراق والاردن والسعودية ومصر، إذ اتفقت وزراء خارجية هذه الدول على ضرورة الوصول الى حل لإعادة وحدة سوريا الداخلية وانهاء الأزمة، مع التأكيد على ضرورة أن تكون الحلول المقدمة تتوافق مع قرار مجلس الأمن المرقم ٢٢٥٤ بخصوص الوضع في سوريا، ويعتقد ان حضور سوريا لمؤتمر القمة لم يكن بعيدا عن عدم الممانعة الامريكية وهي تدخل في محاولة لتوثيق علاقات سوريا مع الدول العربية من جانب وتخفيف علاقاتها مع ايران وروسيا من جانب آخر، وهي محاولة تقف امامها العديد من العقبات لتحقيق نجاحها.

الخاتمة

أظهرت الدراسة أن السياسة الأمريكية اتجاه قضايا التسلح في الشرق الأوسط تعد أداة حيوية لإعادة صياغة التوازنات الإقليمية بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، إذ مارست دور صمام الأمان للأمن القومي الإسرائيلي في مقابل العمل على تقويض أي قدرات عسكرية عربية يمكن أن تشكل تهديداً لهذا الأمن، وتراوحت الأدوات الأمريكية بين الدعم

التكنولوجي المتطور، والعقوبات الاقتصادية، وصولاً إلى التدخل العسكري المباشر وتفكيك المؤسسات العسكرية الوطنية.

الاستنتاجات:

- توفر الولايات المتحدة الامريكية دعماً عسكرياً وسياسياً غير محدود لإسرائيل لضمان تفوقها النوعي على كافة جيرانها، وتتغاضى عن برنامجها النووي رغم تعارضه مع معاهدات منع الانتشار.
- تفرض الولايات المتحدة الامريكية قيوداً صارمة وحصاراً عسكرياً على دول الشرق الأوسط لمنعها من امتلاك أسلحة متطورة، في حين تمنح إسرائيل أحدث تكنولوجيا التصنيع العسكري.
- استخدمت الولايات المتحدة الامريكية المعلومات الاستخبارية المضللة والضغط على مجلس الأمن لتبرير التدخل العسكري في العراق وتدمير بنيته التحتية وقدراته التصنيعية.
- يمثل قانون قيصر وقوانين محاسبة سوريا نماذج لاستخدام الاقتصاد بوصفه أداة ضغط سياسي لتقويض النظام السوري والحد من نفوذ حلفائه الإقليميين.
- يؤدي اللوبي اليهودي دوراً محورياً في توجيه القرار الأمريكي نحو تبني سياسات تخدم المصالح الإسرائيلية بشكل مطلق في المنطقة.

قائمة المصادر والمراجع

١. إبراهيم، خليل (٢٠١٦). الاستراتيجيات النووية في الشرق الأوسط .دار المعارف.
٢. أبو شادي، يسري (٢٠١٠). البرامج النووية في الشرق الأوسط بين الحقيقة والتضليل .مركز الدراسات الاستراتيجية.
٣. أبو سيف، أحمد (٢٠١٤). العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية والتوازن العسكري .المؤسسة العربية للدراسات.
٤. أوليغ، غريغوري (٢٠٠٦). السياسة الأمريكية في الخليج العربي: دراسة تاريخية وتحليلية .دار الفكر.
٥. بتراس، جيمس (٢٠١٨). سطوة إسرائيل في الولايات المتحدة) ترجمة: محمد محمود). دار الكلمة.
٦. بريمر، بول (٢٠٠٦). عامي في العراق: إدارتي لأزمة إعادة البناء .دار الكتب الحديثة.
٧. البريزات، موسى (٢٠٠٨). العلاقات الدولية والأزمات الإقليمية في الشرق الأوسط .دار الشروق.
٨. بو معزة، عبد القادر (٢٠١٦). معاهدات عدم الانتشار النووي ومستقبل الأمن الدولي .مجلة العلوم السياسية،.(4)12

٩. بن الحسين، طارق (٢٠١٧). الدبلوماسية القسرية في السياسة الخارجية الأمريكية .دار المنهج.
١٠. التنيمي، جاسم (٢٠١٧). تاريخ العلاقات العراقية الأمريكية .1958-1920 منشورات البصيرة.
١١. الجابري، محسن (٢٠١٥). سوريا والدبلوماسية الدولية في مجلس الأمن .دار النهضة.
١٢. خماش، نزار (٢٠٠٤). أسلحة الدمار الشامل في العراق: التضليل والحقيقة .منشورات الجامعة.
١٣. الربيعي، فاضل (٢٠١٤). قرارات مجلس الأمن تجاه العراق: دراسة في القانون الدولي .دار ابن خلدون.
١٤. سبكتور، ليونارد (١٩٩٢). الانتشار النووي في الشرق الأوسط) ترجمة: فريق ترجمة متخصص). مركز البحوث والدراسات.
١٥. شبلي، توفيق (٢٠١٣). أزمات الخليج والتوازنات الإقليمية .دار الوفاء.
١٦. شوقي، محمد (٢٠٢١). الاستخبارات العسكرية والملفات النووية الإقليمية .مجلة الدراسات الاستراتيجية،.18(2)
١٧. صورية، فاطمة (٢٠١٢). المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل وتأثيرها على المنطقة .دار العلم.
١٨. عبد العظيم، حامد (٢٠٠٧). الاستراتيجية الإسرائيلية والردع النووي .المكتبة الأكاديمية.
١٩. عبد الحميد، سامح (٢٠٢٢). التفوق العسكري الإسرائيلي والسياسة الأمريكية .دار السلام.
٢٠. عوض، سليمان (٢٠٢٠). العلاقات السورية الروسية والتوازنات الدولية .دار الفكر المعاصر.
٢١. غردلز، نيثان، وميدافوي، مايك (د.ت.). الآلة الإعلامية وصناعة القرار السياسي .مركز الدراسات الإعلامية.
٢٢. فريدمان، روبرت (٢٠١٣). العقوبات الاقتصادية في السياسة الخارجية الأمريكية .دار المستقبل.
٢٣. القعقور، زياد (٢٠١٦). التحالفات الإقليمية في الشرق الأوسط .دار الأفق.
٢٤. الكيلاني، هيثم (١٩٩١). السلاح والسياسة في الشرق الأوسط .المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
٢٥. كيلاني، أحمد (٢٠٢٣). الإعلام الغربي والأزمات العربية: الحالة السورية نموذجاً .مجلة الإعلام الدولي،.5(1)
٢٦. مجموعة مؤلفين (٢٠١٧). التاريخ السياسي للعراق الحديث .دار الحكمة.
٢٧. محمود، ضمير عبد الرزاق (٢٠٠٨). السياسة الخارجية الأمريكية تجاه سوريا .دراسات إقليمية، 4(9).
٢٨. مركز إدراك للدراسات والاستشارات (د.ت.). تطور العقوبات الأمريكية على سوريا .تقرير استراتيجي.
٢٩. المعيني، خليل (٢٠١٥). البرنامج النووي العراقي .1991-1970 دار الكتب العلمية.
٣٠. مسيس، إبراهيم (٢٠٠٧). العلاقات السورية الإيرانية والتحديات الإقليمية .دار الأهلية.